مورغان ستانلي
لإدارة الاستثمار

سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة على الأسهم

يناير 2026

المحتويات

مقدمة 3

أ. نهج شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار في التصويت بالوكالة 3

ب. تطبيق السياسة 3

إجراءات التصويت بالوكالة 4

أ. منصة التصويت بالوكالة الخاصة بالشركة 4

ب. خدمات الوكالة المقدمة من جهات خارجية 4

ج. عمليات التصويت بالوكالة 4

د. مراقبة التصويت بالوكالة 4

هـ. إقراض الأوراق المالية 5

و. القيود السوقية والتشغيلية 5

ز. تضارب المصالح 5

ح. إعداد التقارير وحفظ سجلات التصويت بالوكالة 5

ط. مراجعة السياسة 6

المبادئ التوجيهية للتصويت بالوكالة لدى شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار 6

أ. مجلس الإدارة 6

ب. مراجعو الحسابات 7

ج. مكافآت المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة 7

د. حقوق المساهمين وآليات الحماية 8

هـ. هيكل رأس المال 8

و. صفقات الشركات ومعارك التصويت بالوكالة 9

ز. مقترحات المساهمين 9

مقدمة

تُحدد سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة على الأسهم ("السياسة") النهج المُتبع في شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار في التصويت بالوكالة[1]، والإجراءات التي تتبعها الشركة فيما يتعلق بالتصويت بالوكالة، والتوجيهات المستخدمة لإرشاد عملية التصويت في القضايا الرئيسية، وتُراجع السياسة سنويًا وتُحدَّث عند الاقتضاء لمعالجة القضايا والمعايير الجديدة والمتغيرة المتعلقة بالتصويت بالوكالة.

أ. نهج شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار في التصويت بالوكالة

ستُجري شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار[1] التصويت بالوكالة بطريقة حكيمة وجادة بما يخدم مصالح العملاء على أفضل وجه وفقًا للواجبات الائتمانية وبما يتوافق مع أهداف استراتيجية الاستثمار ذات الصلة ("معيار وكالة العميل"). وتلتزم شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، بشكل عام، بإجراء عمليات التصويت بالوكالة وفقًا للمبادئ التوجيهية للتصويت بالوكالة الواردة أدناه.

تتبع شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار نهجًا لا مركزيًا لإدارة الاستثمار، حيث تضم فرق استثمارات مستقلة، وتسعى فرق الاستثمار إلى دمج هذه السياسة مع أهدافهم الاستثمارية ومع توقعات العملاء، واستخدام حق التصويت لدعم الحوكمة المؤسسية السليمة بهدف تعزيز قيمة المساهمين على المدى الطويل، وتوفير مستوى عالٍ من الشفافية، وتعزيز القيمة الاقتصادية للشركات، وتحقيقًا لهذه الغاية، تحتفظ فرق الاستثمار بقرار التصويت العام.

تتولى فرق الاستثمار، بموجب هذه السياسة، قيادة عملية التصويت بالوكالة بدعم من فريق الإشراف العالمي، ويدعم فريق الإشراف العالمي فرق الاستثمار للتصويت وفقًا لمعيار وكالة العميل، ويتألف من أفراد مستقلين عن فرق الاستثمار لدينا. كذلك يتولى فريق الإشراف العالمي مسؤولية التطبيق المتسق لهذه السياسة وتوجيهات التصويت بالوكالة، وتقديم توصيات التصويت لفرق الاستثمار. كذلك يراقب فريق الإشراف العالمي أيضًا العمليات التشغيلية للتصويت بالوكالة، وتنفيذ عمليات التصويت والبحث.

ونتيجة لهيكل فرق الاستثمار المستقل لدى شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، قد ينشأ وضع تتبنى فيه مختلف فرق الاستثمار آراءً متباينة بشأن كيفية التصويت على نفس الوكالة بما يحقق أفضل مصلحة لعملائهم، وفي ظل هذه الظروف، يصوت كل فريق استثمار وفقًا لوجهة نظره، بموجب قواعد السوق.

ب. تطبيق السياسة

تنطبق هذه السياسة[2] على أنشطة التصويت بالوكالة على مستوى شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، وتُجري شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار التصويت بالوكالة نيابةً عن صناديقها المدعومة وعملائها الذين منحوها الصلاحية بذلك، ويتم هذا التصويت وفقًا لهذه السياسة ما لم يُتفق مع العميل على خلاف ذلك.

تتبع بعض صناديق النقد المتداول بشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة الخاصة بشركة كالفيرت ريسيرش آند مانجمنت ("كالفيرت") وإرشادات التصويت بالوكالة العالمية المنصوص عليها في الملحق (أ) من سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة لدى شركة كالفيرت. وتستمر رقابة شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار لنشاط شركة كالفيرت فيما يتعلق بالتصويت بالوكالة والمشاركة فيه

[1] تتضمن كيانات شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار المشمولة بسياسة وإجراءات التصويت بالوكالة على الأسهم ("السياسة") ما يلي: مورغان ستانلي إيه آي بي جي بي إل بي (AIP GP LP)، مؤسسة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، شركة مورغان ستانلي المحدودة لإدارة الاستثمار، شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، مورغان ستانلي السعودية، شركة مورغان ستانلي لإدارة الصناديق المحدودة (أيرلندا)، شركة مورغان ستانلي آسيا المحدودة، شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار المحدودة (اليابان)، شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار الخاصة المحدودة، شركة ميسا ويست كابيتال ذ.م.م، شركة مورغان ستانلي للبنية التحتية، شركة مورغان ستانلي للأسهم الخاصة آسيا، شركة مورغان ستانلي للاستشارات العقارية، شركة إم إس كابيتال بارتنرز أدفايزر، شركة إم إس آر إي إف للاستشارات العقارية، شركة إم إس آر إي إس إس 3 مانجر ذ.م.م، شركة مورغان ستانلي إيتون فانس سي إل أو مانجر ذ.م.م، شركة إيتون فانس للإدارة، منصة بوسطن مانجمنت آند ريسيرش، إيتون فانس ترست كومباني، شركة إيتون فانس للإدارة (الدولية) المحدودة، شركة إيتون فانس أدفايزرز إنترناشونال المحدودة، شركة مورغان ستانلي إيتون فانس سي إل أو سي إم ذ.م.م، شركة بارامتريك إس إيه إس، وشركة بارامتريك بورتفوليو آسوشيتس ذ.م.م، وشركة أتلانتا لإدارة رأس المال ذات المسؤولية المحدودة (تُعد كل منها "شركة تابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار" ويشار إليها مجتمعة باسم "الشركات التابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار" أو "نحن" فيما يلي.)

[2] لا تنطبق هذه السياسة على سلطة شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار في ممارسة بعض حقوق اتخاذ القرارات المرتبطة بالاستثمارات في القروض وأدوات الدخل الثابت الأخرى (يُشار إليها إجمالًا باسم "أدوات الدخل الثابت")، وبدلًا من ذلك، تنطبق سياسة شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار للحصول على الموافقات المتعلقة بأدوات الدخل الثابت على ممارسة الشركة لسلطتها التقديرية أو خدمات إدارة الاستثمار الأخرى وفق نطاق الصلاحيات الممنوحة للشركة للحصول على الموافقات فيما يتعلق بأي أدوات دخل ثابت محتفظ بها.

بموجب القانون رقم (40) الخاص بسياسة الرقابة على الموردين ومقدمي الخدمات للصندوق.

إجراءات التصويت بالوكالة

تتبع شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار الإجراءات التالية عند التصويت بالوكالة:

أ. منصة التصويت بالوكالة الخاصة بالشركة

تستخدم شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار نظام إدارة خاص، يُعرف باسم بروفوسيس[3]، عند إجراء عمليات التصويت بالوكالة، ويُبسط نظام بروفوسيس عملية التصويت بالوكالة من خلال توفير منصة مركزية للبحث، وتوجيهات للتصويت، وإدارة تضارب المصالح. ونعتقد أن الإدارة الداخلية لهذه العملية توفر لنا مستوىً معززًا من مراقبة الجودة، فضلًا عن مراقبة إدارة عملية التصويت بالوكالة واستقلاليتها. كذلك يتعامل نظامنا الخاص مع سير العمل المرتبط بالتصويت بالوكالة، حيث يوثق مختلف آراء فرق الاستثمار وفريق الإشراف العالمي عند الاقتضاء.

ب. خدمات الوكالة المقدمة من جهات خارجية

تعتمد شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار أيضًا على خدمات كل من شركة إنستيتوشنال شيرهولدر سيرفيس ("ISS") وشركة جلاس لويس (ويُشار إليهما مجتمعين بمصطلح "مقدمي خدمات التصويت بالوكالة[4]") لتنفيذ عمليات التصويت بالوكالة، وإعداد التقارير، وحفظ السجلات، وحيثما كان ذلك مناسبًا، لتقديم تقارير على مستوى الشركة تُلخص عناصر البيانات الرئيسية الواردة في بيان وكالة جهة الإصدار أو المتعلقة بموضوعات أو أسواق محددة.

تُطبق شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار إجراء العناية الواجبة الدورية لمقدمي خدمات الوكالة كجزء من الرقابة المستمرة، وتتضمن مواضيع المراجعات، على سبيل المثال لا الحصر، إدارة تضارب مصالح مقدمي خدمات الوكالة، ومنهجيات تطوير سياساتهم، وأبحاثهم، ومواردهم. وعلى الرغم من استعانة شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار ببعض الخدمات المقدمة من مقدمي خدمات الوكالة، تتخذ فرق الاستثمار التابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار جميع قرارات التصويت.

ج. عمليات التصويت بالوكالة

يتولى فريق الإشراف العالمي[5] مسؤولية ضمان إبلاغ تعليمات التصويت الصادرة عن فرق الاستثمار والعملاء (إن وجدت) إلى مقدمي خدمات الوكالة لدينا المسؤولين عن تنفيذ التصويت بالوكالة (تتولى شركة إنستيتوشنال شيرهولدر هذه المهمة حاليًا) وتطبيق ضوابط كافية لضمان تسجيل التعليمات المرسلة إلكترونيًا بدقة في نُظم شركة إنستيتوشنال شيرهولدر لتنفيذها (يشمل ذلك حالات انقسام الأصوات جراء تفضيلات العملاء أو لتباين قناعات فريق الاستثمار).

بالإضافة إلى ذلك، يُجري فريق الإشراف العالمي مراجعات شهرية لتقرير مراجعة وتدقيق التصويت المقدم من شركة إنستيتوشنال شيرهولدر، بما يؤكد دخول عقد الاجتماعات حيز التنفيذ، وتُجرى مراجعات لاحقة للتأكد من أن شركة إنستيتوشنال شيرهولدر قد نفذت تعليمات التصويت بدقة.

د. مراقبة التصويت بالوكالة

تتولى لجنة مراجعة الوكالة المسؤولية الشاملة عن هذه السياسة، وتتألف لجنة مراجعة الوكالة من متخصصين في الاستثمار يمثلون مختلف التخصصات الاستثمارية والمواقع الجغرافية أو كليهما لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار وأعضاء فريق الإشراف العالمي. فضلًا عن ذلك،

[3] ولا ينطبق ذلك على شركة مورغان ستانلي إيه آي بي جي بي إل بي (AIP GP LP)، وشركة ميسا ويست كابيتال ذ.م.م، وشركة مورغان ستانلي للبنية التحتية، وشركة مورغان ستانلي للاستثمار الخاص في آسيا، وشركة مورغان ستانلي للاستشارات العقارية، وشركة إم إس كابيتال بارتنرز أدفايزر، وشركة إم إس آر إي إف للاستشارات العقارية، وشركة إم إس آر إي إس إس 3 مانجر ذ.م.م.

[4] ولا ينطبق ذلك على شركة مورغان ستانلي إيه آي بي جي بي إل بي (AIP GP LP)، وشركة ميسا ويست كابيتال ذ.م.م، وشركة مورغان ستانلي للبنية التحتية، وشركة مورغان ستانلي للاستثمار الخاص في آسيا، وشركة مورغان ستانلي للاستشارات العقارية، وشركة إم إس كابيتال بارتنرز أدفايزر، وشركة إم إس آر إي إف للاستشارات العقارية، وشركة إم إس آر إي إس إس 3 مانجر ذ.م.م.

[5] ولا ينطبق ذلك على شركة مورغان ستانلي إيه آي بي جي بي إل بي (AIP GP LP)، وشركة ميسا ويست كابيتال ذ.م.م، وشركة مورغان ستانلي للبنية التحتية، وشركة مورغان ستانلي للاستثمار الخاص في آسيا، وشركة مورغان ستانلي للاستشارات العقارية، وشركة إم إس كابيتال بارتنرز أدفايزر، وشركة إم إس آر إي إف للاستشارات العقارية، وشركة إم إس آر إي إس إس 3 مانجر ذ.م.م.

يتولى فريق الإشراف العالمي إدارة السياسة وتنفيذها من خلال التشاور مع أعضاء لجنة مراجعة الوكالة وفرق شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، ويراقب كذلك الخدمات المقدمة من مقدمي خدمات الوكالة وغيرهم من مقدمي الخدمات ممن يستعان بهم في عمليات التصويت بالوكالة.

هـ. إقراض الأوراق المالية

يجوز للحسابات أو الصناديق التي ترعاها أو تديرها أو تنصح بها شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار المشاركة في برنامج إقراض الأوراق المالية من خلال مقدمة خدمة خارجي، ويتم نقل حقوق التصويت للأسهم المقترضة إلى المقترض، ومن ثم، لا يحق للمُقرض التصويت على الأسهم المقترضة في اجتماع الشركة.

ومع ذلك، يجوز لمدير المحفظة سحب الأسهم لأغراض التصويت في ظروف معينة، وفي هذه الحالة، تعامل طلبات السحب على أساس بذل الجهد المعقول.

و. القيود السوقية والتشغيلية

قد ينطوي التصويت بالوكالة للشركات التي تقع في بعض الولايات القضائية على عدة مشكلات قد تعيق أو تمنع القدرة على التصويت بالوكالة أو تتضمن تكاليف باهظة، وتشمل هذه المشكلات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يأتي: (1) كتابة بيانات وأوراق الاقتراع بالوكالة بلغة غير اللغة الإنجليزية. (2) عدم تقديم إشعار في الوقت المناسب و/أو عدم تقديم إشعار كاف باجتماعات المساهمين. (3) القيود المفروضة على قدرة المساهمين خارج نطاق اختصاص الجهة المصدرة التابع لها المؤسسة المدرجة لممارسة حق التصويت. (4) متطلبات التصويت بالوكالة الشخصية. (5) فرض قيود على بيع الأوراق المالية لفترة زمنية قريبة من اجتماع المساهمين. (6) متطلبات تزويد الوكلاء المحليين بتوكيل رسمي لتسهيل تعليمات التصويت الخاصة بنا.

نتيجة لذلك، ستبذل شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار الجهد المعقول للتصويت بالوكالة للعملاء غير الأمريكيين، بعد الموازنة بين تكاليف ومزايا تصويت هؤلاء الوكلاء بما يتسق مع معيار وكالة العميل.

ز. تضارب المصالح

تُعد شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار جزءًا من مؤسسة مورغان ستانلي، وهي مجموعة خدمات مالية عالمية، ومن ثم، تواجه شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار تضاربًا محتملًا في المصالح بسبب دور إدارات مورغان ستانلي الأخرى التي قد تكون لها علاقات تجارية مع الشركات التي قد تستثمر فيها شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار. وتتم إدارة تضارب المصالح المحتمل بين إدارات مورغان ستانلي بخلاف شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار من خلال تطبيق سياسات وإجراءات متنوعة، بما يشمل (من بين أمور أخرى) تلك التي تنشئ وتفرض حواجز معلوماتية بين شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار وإدارات مورغان ستانلي الأخرى.

كذلك وضعت شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار سياسات وإجراءات لمعالجة النزاعات المحتملة الناتجة عن علاقاتها التجارية أو غيرها ولإدارة تضارب المصالح بحيث يتم التصويت بالوكالة وفقًا لمعيار وكالة العميل. ويتولى فريق الإشراف العالمي إدارة تنفيذ السياسة ومسؤولية تزويد فرق الاستثمار بتوصيات التصويت وفقًا لهذه السياسة والمبادئ التوجيهية للتصويت بالوكالة. ويجوز لفريق الإشراف العالمي تشكيل لجنة خاصة لمراقبة كيفية تصويت الوكيل وفقًا لمعيار وكالة العميل، وفي بعض حالات يشمل ذلك الظروف التي لا يتم فيها معالجة تضارب جوهري محتمل في المصالح في هذه السياسات والإجراءات، وسيتم إبلاغ مجلس إدارة الصندوق المعني بأي قرارات تتخذها اللجنة الخاصة بشأن تضارب المصالح الجوهري. عند الاقتضاء، تواجه شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار أيضًا تضاربًا محتملًا في المصالح عند التصويت بالوكالة لشركتها الأم مورغان ستانلي، وستسعى شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، في مثل هذه الحالات، إلى التصويت على أسهمها بنفس النسبة التي يصوت بها حاملو أسهم مورغان ستانلي الآخرون ("التصويت الانعكاسي").

ح. إعداد التقارير وحفظ سجلات التصويت بالوكالة

تقدم شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار على الفور نسخة من هذه السياسة لأي عميل يطلبها، كذلك تقدم الشركة على الفور، بناء على طلب العميل، تقريرًا يوضح كيفية تصويت كل وكيل فيما يتعلق بالأوراق المالية المُحتفظ بها في حساب ذلك العميل، وتتولى شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار مسؤولية تعبئة نموذج N-PX السنوي نيابة عن كل صندوق تابع لها الذي يتطلب مثل هذه التعبئة، ما يشير إلى كيفية تصويت الوكلاء فيما يتعلق بحيازات كل صندوق تابع لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار أو في حيازة المستشار التابع لها.

ويستمر فريق الإشراف العالمي في الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر المطلوبة الخاصة بعمليات التصويت بالوكالة، يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: (1) سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة. (2) بيانات الوكالة المستلمة نيابة عن حسابات العملاء. (3) الوكلاء الذين صوتوا. (4)

نسخ من أي وثائق بحثية ذات صلة. (5) قرارات وإجراءات لجنة مراجعة الوكالة واللجنة الخاصة، وسيتم الاحتفاظ بهذه الوثائق عن تلك الفترة على النحو المطلوب بموجب الأنظمة واللوائح ذات الصلة.

كذلك تحتفظ شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار بتبريرات قراراتها الخاصة بالتصويت في اجتماعات المساهمين (يشمل ذلك الأصوات المعارضة للإدارة) ضمن قاعدة بيانات قابلة للبحث على موقع إلكتروني خارجي يتم تحديثه بشكل مستمر كل اثني عشر (12) شهرًا.

يتم الاحتفاظ بالسجلات وفقًا لسياسة إدارة المعلومات العامة لدى مورغان ستانلي التي تحدد المعايير والإجراءات العامة على مستوى الشركة فيما يتعلق بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات الرسمية والتعامل معها والتخلص منها وغيرها من المعلومات ذات الأهمية القانونية أو التشغيلية.

وتتضمن سياسة إدارة المعلومات العالمية ملحق الاحتفاظ الرئيسي بشركة مورغان ستانلي، المُدرج فيه فئات السجلات المختلفة وفترات الاحتفاظ ذات الصلة على أساس عالمي.

ط. مراجعة السياسة

تراجع لجنة مراجعة الوكالة من خلال التشاور مع أعضاء لجنة مراجعة الوكالة، وبالتنسيق مع إدارة الشؤون القانونية والامتثال، هذه السياسة سنويًّا لضمان استمرارها بما يتوافق مع مصالح العملاء، والمتطلبات التنظيمية، والاعتبارات المتعلقة بفريق الاستثمار، واتجاهات الحوكمة، وأفضل الممارسات في المجال.

المبادئ التوجيهية للتصويت بالوكالة لدى شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار

ستصوت شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار[6] (المعرّفة أيضًا باسم "نحن" في هذا القسم) بالوكالة بطريقة حكيمة وجادة وبما يخدم مصالح العملاء العليا وفقًا لواجباتها الائتمانية، بما يتوافق مع معيار وكالة العميل.

ترتكز مبادئنا في التصويت بالوكالة على ركائز المساءلة والشفافية وحماية حقوق المساهمين. وتُمثل ملكية الأسهم فرصة للمشاركة في العوائد الاقتصادية لأصل طويل الأجل، كذلك تُمثل حقوق المساهمين مسارًا مهمًا لتعظيم هذه العوائد، وعند مراجعة المقترحات، تراعي شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار الأهمية النسبية المالية، بما يشمل تعرض الشركة للمخاطر أو الفرص، وكيفية إدارة هذه المشكلات، والإفصاحات الحالية للشركة.

بناءً على ذلك، تتوقع شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار من الشركات التي تستثمر فيها الالتزام بممارسات حوكمة فعّالة وحماية مصالح مساهميها. وبالإضافة إلى المبادئ التوجيهية للتصويت بالوكالة، يجوز لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار مراجعة المعلومات المُعلنة للعامة من الجهة المصدرة، والناتجة عن البحث بالإضافة إلى المصادر الأخرى. وستتخذ فرق الاستثمار قرارات التصويت بشكل مستقل وبما يتناسب مع استراتيجياتها الاستثمارية.

أ. مجلس الإدارة

يؤدي مجلس الإدارة دورًا رئيسيًّا في مراقبة الإدارة وضمان التنفيذ الفعّال للاستراتيجيات بهدف خلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين. ويتولى مجلس الإدارة عدة مسؤوليات جوهرية تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، اختيار القيادة التنفيذية، ومراقبة الأداء وتحفيزه، والتخطيط لتعاقب الموظفين، والإشراف على استراتيجية الشركة. وبغرض التنفيذ الفعّال لواجباته الائتمانية، نعتقد أنه من الضروري أن يضم مجلس الإدارة مزيج مناسب من المهارات، ويتمتع بقدر كافٍ من الاستقلالية، وأن تتوفر لديه آليات مساءلة ملائمة.

1. **تشكيل مجلس الإدارة:** يتمثل دور مجلس الإدارة في توفير المراقبة والتوجيه للحوكمة بما يهيئ الشركة لتحقيق نجاح استراتيجي وتعزيز خلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين، ونعتقد أن تساعد وجهات النظر المتنوعة داخل مجلس الإدارة الأعضاء على تقييم المخاطر والفرص

[6] تتضمن كيانات شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار المشمولة بسياسة وإجراءات التصويت بالوكالة على الأسهم ("السياسة") ما يلي: مورغان ستانلي إيه آي بي جي بي إل بي ()، مؤسسة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، شركة مورغان ستانلي المحدودة لإدارة الاستثمار، شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، مورغان ستانلي السعودية، شركة مورغان ستانلي لإدارة الصناديق المحدودة (أيرلندا)، شركة مورغان ستانلي آسيا المحدودة، شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار المحدودة (اليابان)، شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار الخاصة المحدودة، شركة ميسا ويست كابيتال ذ.م.م، شركة مورغان ستانلي للبنية التحتية، شركة مورغان ستانلي للأسهم الخاصة آسيا، شركة مورغان ستانلي للاستشارات العقارية، شركة إم إس كابيتال بارتنرز أدفايزر، شركة إم إس آر إي إف للاستشارات العقارية، شركة إم إس آر إي إس إس 3 مانجر ذ.م.م، شركة مورغان ستانلي إيتون فانس سي إل أو مانجر ذ.م.م، شركة إيتون فانس للإدارة، منصة بوسطن مانجمنت آند ريسيرش، إيتون فانس ترست كومباني، شركة إيتون فانس للإدارة (الدولية) المحدودة، شركة إيتون فانس أدفايزرز إنترناشونال المحدودة، شركة مورغان ستانلي إيتون فانس سي إل أو سي إم ذ.م.م، شركة بارامتريك إس إيه إس، وشركة بارامتريك بورتفوليو أسوشيتس ذ.م.م، وشركة أتلانتا لإدارة رأس المال ذ.م.م. (كل منها "شركة تابعة لشركة "مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار ويشار إليها مجتمعة باسم "الشركات التابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار" أو "نحن" فيما يلي).

وإدارتها بشكل شامل. وقد يشمل تنوّع مجلس الإدارة اختلاف الأفكار والخلفيات والمهارات والخبرات، ويساهم تولي أعضاء مجلس إدارة لديهم مزيج من الخبرات المختلفة في تحقيق توازن بين وجهات النظر الجديدة والخبرة والمعرفة في المجال. ونتوقع عمومًا أن يتألف مجلس الإدارة من أعضاء لديهم مهارات كافية وتنوعًا لتوفير الرقابة على الأعمال، وبما يتماشى مع أي لوائح سوق محلية. وبالإضافة إلى ذلك، نتوقع أن تضم لجنة المراجعة والتدقيق أعضاء يتمتعون بالخبرة المالية المناسبة للقيام بمهام اللجنة.

2. **استقلالية مجلس الإدارة:** نتوقع عمومًا من مجالس الإدارة الالتزام بحد أدنى بالمعايير السائدة في السوق أو المتطلبات التنظيمية المتعلقة باستقلالية مجلس الإدارة. وفي معظم الأسواق، يُعدُّ تشكيل مجلس إدارة مستقل يمثل الأغلبية من أفضل الممارسات. وعند تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، قد نراعي الظروف والعلاقات ذات الصلة مع الشركة والجهات ذات العلاقة، مثل الإدارة العليا أو كبار المساهمين.
من خلال خبرتنا، يُعدُّ هيكل القيادة المناسب عاملًا مهمًّا لتشكيل مجلس إدارة قوي، وقد نراعي عند التصويت على المسائل المتعلقة بقيادة مجلس الإدارة أداء الشركة وأي دليل على التحصّن الوظيفي أو أي مخاطر مُتصورة تشير إلى تركّز السلطة بشكل مفرط لدى فرد واحد، كذلك نتوقع عمومًا أن تتشكل اللجان الرئيسية في مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين.

3. **مساءلة مجلس الإدارة:** تُعد انتخابات أعضاء مجلس الإدارة الآلية الرئيسية التي يستخدمها المساهمون لمساءلة أعضاء مجلس الإدارة، لذلك، نتوقع بشكل عام أن يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة سنويًّا للعمل في مجلس الإدارة بأغلبية الأصوات.
كذلك نتوقع عمومًا استقالة الأعضاء الذين لم يحصلوا على دعم أغلبية المساهمين من مناصبهم، ما لم يتم الإفصاح الكافي بشأن أسباب إخفاقهم في الحصول على دعم أغلبية المساهمين.

يتعين على المجالس أن تراعي آراء المساهمين على المدى الطويل لضمان التوافق، وبذل جهود ملائمة تهدف لتوصيل خططهم ونقل آرائهم على نطاق واسع. ولتحقيق هذه الغاية، نتوقع عمومًا مشاركة مجلس الإدارة بشكل هادف مع المساهمين على المدى الطويل، لا سيما لمعالجة المخاوف المتعلقة بشأن المسائل التي قد تؤثر في خلق القيمة للشركة على المدى الطويل.

قد نفكر في حجب الدعم عن أعضاء مجلس الإدارة عندما تكون لدينا مخاوف كبيرة بسبب عدم كفاية الإشراف على المخاطر المتعلقة بمسائل مالية جوهرية محتملة[7]، وقد نفكر في حجب الدعم عن أعضاء لجنة المرجعة والتدقيق لإخفاقهم في معالجة المخالفات المحاسبية أو أخطاء البيانات المالية على مدى سنوات متتالية.

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة تخصيص وقت كافٍ لأداء دورهم وأخذ أي التزامات أخرى قائمة في الاعتبار إلى جانب عضويتهم في المجلس أو اللجان أو كلهما، وقد ننظر في حضور الاجتماعات لتحديد ما إذا كان لدى الأعضاء وقت كافٍ لتحمل مسؤولياتهم أم لا.

ب. مراجعو الحسابات

يعتمد المستثمرون على مراجعي الحسابات للتحقق من نزاهة القوائم المالية للشركة، حيث لا يمكن تقييم الأعمال بشكل صحيح دونها. ومن الضروري أن يتمتع مراجعو الحسابات بالاستقلالية، والدقة، والعدالة في الأتعاب المتقاضاة، وألا يخضعوا لتضارب المصالح، ونتوقع بناءً على ذلك، أن يتمتع مراجعو الحسابات بالاستقلالية لتقديم رأي وضمان موضوعيين، وقد نأخذ في الاعتبار الأعمال غير المتعلقة بمراجعة الحسابات، ومدة الخدمة، وأي سياق آخر ذي صلة عند تقييم استقلالية مراجعي الحسابات، ونتوقع عمومًا أن تبلغ الأتعاب غير المتعلقة بمراجعة الحسابات أقل من 50% من إجمالي الرسوم.

ج. مكافآت المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة

يُعد هيكل المكافآت المصمم بشكل سليم عنصرًا أساسيًّا لجذب الإدارة المؤسسية الفعّالة والاحتفاظ بها، وقد يؤدي هيكل خطط المكافآت المصممة بشكل غير سليم إلى خلق حوافز سلبية. ونتوقع أن تتسم خطط المكافآت بالمعقولية، وتحفز بشكل مناسب المديرين التنفيذيين لاتخاذ قرارات الموازنة بين المخاطر والمكاسب تتوافق مع استراتيجية الأعمال وأهدافها، وخلق القيمة للمساهمين على المدى الطويل. وينبغي أن تتضمن خطط المكافآت أيضًا آليات الاحتفاظ بالمديرين التنفيذيين ذوي الأداء العالي، كذلك نتوقع عمومًا أن تتوافق مدفوعات خطة

[7] على سبيل المثال، قد نحجب الدعم عن عضو مجلس إدارة نعتقد أنه مسؤول عن مشاركة/معالجة الشركة لمخالفة الاتفاقيات العالمية مثل مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة والممارسات الخاطئة المتعلقة بالأعمال.

المكافآت مع الأداء وخلق القيمة على المدى الطويل.

نتوقع أن تتفق مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مع أفضل الممارسات المعمول بها في السوق وأن تتماشى مع مصالح المساهمين طويلة الأجل. وبالنسبة للمديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة الذين يحصلون على أسهم من خلال خطط المكافآت القائمة على الأسهم، نتوقع عمومًا اتباع مبادئ توجيهية معقولة ومتطلبات حيازة مناسبة. وينبغي أن تُمنح خيارات الأسهم للمديرين التنفيذيين عادةً بسعر يعكس القيمة السوقية العادلة في تاريخ المنح، وألا تؤدي أي عمليات إعادة تسعير إلى تحميل المساهمين تكاليف كبيرة.

نتوقع عمومًا أن تُصمَّم خطط ملكية الموظفين والتقاعد ومكافآت نهاية الخدمة بطريقة لا تضر بمصالح المساهمين، وينبغي عدم تصميم هذه الخطط بشكل يؤدي إلى تخفيض القيمة بشكل مفرط أو تحمّل تكلفة مرتفعة، ونتوقع عمومًا تصميم خطط شراء الموظفين لأسهم مخفّضة على أساس شامل، بحيث تتضمن الموظفين غير التنفيذيين، وينبغي أن تتوافق معدلات الخصم مع أفضل الممارسات في السوق وألا تكون مفرطة.

وفيما يتعلق بخطط المكافآت المرتبطة بمقاييس الأداء، في الحالات التي لا يتم فيها تحقيق معايير الأداء للمراحل الأساسية، قد نتوقع تطبيق شروط معقولة لاسترداد مكافآت المديرين التنفيذيين أو أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بالمعايير غير المستوفاة لتلك المراحل حسب الظروف.

نُقيّم عمومًا كل خطة مكافآت وأي مقترحات ذات صلة، يشمل ذلك مقترحات المساهمين، ضمن سياق السوق والشركة، ومن أجل إجراء تقييم مناسب بشأن المكافآت والمسائل ذات الصلة، نتوقع الإفصاحات المناسبة عن الجوانب ذات الصلة.

د. حقوق المساهمين وآليات الحماية

يتعين على الشركات اتخاذ الإجراءات والقرارات بقصد تعظيم خلق القيمة للمساهمين على المدى الطويل، كذلك نؤيد عمومًا المقترحات التي تعزز حقوق المساهمين ونصوت ضد المقترحات التي تسعى إلى تقويضها. ونعتقد بأنه في معظم الحالات، ينبغي أن يكون لكل سهم عادي صوت واحد، وأن الأغلبية البسيطة للأسهم المصوّتة هي ما يلزم لإحداث التغيير.

1. **خطط حقوق المساهمين:** ينبغي أن تهدف خطط حقوق المساهمين، المعروفة عادةً باسم تكتيك "حبة السم"، وتدابير الدفاع ضد الاستحواذ المماثلة، إلى تعزيز خلق قيمة للمساهمين على المدى الطويل. ويتعين على الشركات، عند تصميم الخطط وتدابير الدفاع ضد الاستحواذ، ضمان عدم كبح القيمة المحتملة من خلال ردع الجهات المستحوذة بشكل مبالغ فيه، ونحن نتوقع عمومًا من الشركات أن تسعى إلى الحصول على موافقة المساهمين أو تصديقهم على خطط حقوق المساهمين.
2. **عدم المساواة في حقوق التصويت:** نتوقع عمومًا من الشركات الالتزام بمبدأ "لكل سهم واحد صوت واحد"، وفي حالة اعتماد الشركات لهياكل مزدوجة الفئات، يتعين عليها ضمان عدم إساءة استخدام هذه الهياكل لدعم الحالات التي قد يستفيد منها عدد قليل من المطلعين على معلومات داخلية على حساب المساهمين الآخرين. وفي الختام، يتعين أن تسعى الهياكل إلى تحقيق المواءمة بين المصالح الاقتصادية للمساهمين وصلاحيات التصويت لديهم.
3. **متطلبات التصويت:** نفضل عادةً معيار التصويت بالأغلبية فيما يخص التصويت المُلزِم، ونتوقع أيضًا استجابة الإدارة للتصويت غير الملزم الذي حصل على دعم الأغلبية، ونتوقع عمومًا من الشركات حماية حقوق المساهمين الأقلية كهدف أساسي عند النظر في متطلبات تصويت الأغلبية الساحقة.
4. **حق الدعوة إلى اجتماع استثنائي:** نتوقع عادة من الشركات السماح لكبار المساهمين بالدعوة إلى عقد اجتماعات استثنائية، ويمكن تصنيف كبار المساهمين من خلال حد معقول أو بما يتماشى مع الممارسات السوقية السائدة.
5. **إمكانية وصول الوكلاء:** نراعي عمومًا حدود الملكية، وفترات الاحتفاظ، وعدد أعضاء مجلس الإدارة الذين قد يرشحهم المساهمون وأي قيود على تشكيل مجموعة في تقييمنا للمقترحات المتعلقة بإمكانية وصول الوكلاء.

هـ. هيكل رأس المال

نتوقع اعتماد أي تغييرات في هيكل رأس المال على احتياجات تجارية مشروعة وليس كوسيلة للتصدي لتدابير الدفاع ضد الاستحواذ، ونتوقع عمومًا من الشركات ضمان عدم تسبب هذه التغييرات في ضرر المساهمين.

يتعين على الشركات تقديم أساس منطقي تجاري واضح عند طلب التفويض، أو زيادة نطاق التفويض، لأسهم جديدة أو فئات أسهم جديدة، وعليهم طلب عدد معقول من الأسهم فيما يتعلق بالغرض المحدد.
يتعين على الشركات اتباع الممارسات السائدة في السوق، مثل تقديم حقوق الشفعة لضمان عدم تخفيض قيمة أسهم المساهمين بشكل

مفرط، ما لم تتطلب ظروف محددة ذلك ويتم ذكرها بوضوح.

ونراعي عمومًا السياق المحدد للشركة والسوق عندما نقيّم المقترحات بشأن معدلات دفع الأرباح والمسائل ذات الصلة.

و. صفقات الشركات ومعارك التصويت بالوكالة

نتوقع من الشركات تقديم أساس منطقي اقتصادي واستراتيجي واضح للمعاملات المقترحة، ونتوقع أيضًا الإفصاح عن أي مزايا مالية حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين من أي معاملة مقترحة وسنبحث عمومًا عن ضمانات تفيد بأن مصالح المساهمين قد حصلت على الأولوية، حيث نقيم عمومًا الظروف الخاصة بالشركة عند تقييم مسائل التصويت المتعلقة بالاندماجات والاستحواذات وغيرها من المعاملات الخاصة للشركات والانتخابات المطعون عليها.

ز. مقترحات المساهمين

عند تقييم مقترحات المساهمين، ننظر بعناية في الأهمية المالية المحتملة (كذلك يتناسب مع استراتيجية استثمار فرق الاستثمار في شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار والشركات الاستشارية التابعة ذات الصلة) للقضايا المثارة في المقترح، فضلًا عن تعرض الشركة للمخاطر والفرص ذات الصلة، والإفصاحات الحالية بشأن هذا الموضوع، والقطاع والمنطقة الجغرافية التي تعمل فيها الشركة. ونسعى عمومًا إلى تحقيق التوازن بين المخاوف المتعلقة بالسمعة والمخاطر التشغيلية والتقاضي وغيرها من المخاطر التي تكمن وراء المقترح مقابل تكاليف التنفيذ.

ندعم عمومًا المقترحات التي تسعى إلى تعزيز الإفصاح المفيد عن القضايا ذات الأهمية المالية (كذلك يتناسب مع استراتيجية استثمار فرق الاستثمار في شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار والشركات الاستشارية التابعة ذات الصلة)، يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المناخ والتنوع البيولوجي وحقوق الإنسان وسلسلة التوريد وسلامة مكان العمل وإدارة رأس المال البشري والإنصاف في الأجور. كذلك نركز على فهم أعمال الشركة والسياق التجاري، وندرك أنه لا توجد طريقة واحدة يمكن تطبيقها بشكل شامل على جميع الشركات.

نحن عمومًا لا ندعم مقترحات المساهمين بشأن مسائل من الأفضل تركها لتقدير مجلس الإدارة، أو معالجتها من خلال التشريعات أو اللوائح، أو التي يمكن اعتبارها عبئًا مفرطًا، كذلك لا ندعم عمومًا مقترحات المساهمين المتعلقة بمسائل لا نعتبرها ذات أهمية مالية (كذلك يتناسب مع استراتيجية استثمار فرق الاستثمار في شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار والشركات الاستشارية التابعة ذات الصلة) للشركة.

الملحق (أ)

بيان السياسة

تنطبق هذه السياسة، فيما يتعلق بالأوراق المالية المُحتفظ بها في حسابات العملاء، على كيانات شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار التي تقدم خدمات إدارة الاستثمار التقديرية التي يمكن لكيانات شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار التصويت بالوكالة عليها. ولأغراض هذه السياسة، يتعين على العملاء تضمين: شركات مورغان ستانلي الاستثمارية المُسجلة في الولايات المتحدة، وأدوات الاستثمار المُجمعة الأخرى لدى مورغان ستانلي، والحسابات المُدارة بشكل منفصل في شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار (يشمل ذلك حسابات عملاء ضمان دخل التقاعد للموظفين "ERISA" والعملاء المكافئين لهم). وتجري مراجعة هذه السياسة وتحديثها حسب الاقتضاء لمعالجة المشكلات والمعايير الجديدة والمتغيرة المتعلقة بالتصويت بالوكالة.

تنطبق هذه السياسة على الشركات التابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار الواردة في القسم 1 من هذه السياسة.

تبذل الشركات التابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار قصارى جهدها للتصويت نيابة عن الوكلاء كجزء من صلاحيتها لإدارة أصول الحسابات والاستحواذ عليها والتصرف فيها.

- فيما يتعلق بشركات الاستثمار المسجلة في الولايات المتحدة التي ترعاها أو تديرها أو تقدم لها المشورة أي من الشركات التابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار (صناديق "مورغان ستانلي")، ستصوت كل من الشركات التابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار للوكلاء بموجب هذه السياسة وفقًا للسلطة الممنوحة بموجب اتفاقية الاستشارات الاستثمارية المعمول بها أو في حالة عدم وجود مثل هذه السلطة، بموجب تصريح مجلس إدارة/أمناء صناديق مورغان ستانلي.
- بالنسبة لأدوات الاستثمار المُجمعة الأخرى (مثل مشاريع الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للنقل)، تصوت كل شركة تابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار بالوكالة بموجب هذه السياسة وفقًا للصلاحية الممنوحة لها بموجب اتفاقية الاستشارات الاستثمارية

المعمول بها، أو في حال غياب هذه السلطة، على النحو المصرح به من مجلس الإدارة ذي الصلة.

- بالنسبة للحسابات المُدارة بشكل منفصل (يشمل ذلك حسابات ضمان دخل تقاعد الموظفين وحسابات العملاء المكافئين لهم)، تصوت كل شركة تابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار بالوكالة بموجب هذه السياسة وفقًا للسلطة الممنوحة بموجب اتفاقية الاستشارات الاستثمارية أو اتفاقية إدارة الاستثمار المعمول بها. وإذا كانت الشركة التابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار تتمتع بصلاحية التصويت بالوكالة نيابة عن عملاء ضمان دخل تقاعد الموظفين والعملاء المكافئين لهم، فيجب أن تلتزم الشركة التابعة لها بذلك وفقًا للواجبات الائتمانية بموجب ضمان دخل تقاعد الموظفين (وقانون الإيرادات الداخلية).

- يجوز للعميل أو الوصي، في حالات محددة، الاحتفاظ بسلطة التصويت بالوكالة لنفسه أو لطرف خارجي أو قد يتيح لإحدى الشركات التابعة بيان سياسة التصويت بالوكالة، على أن تمتثل الشركة التابعة لسياسة العميل.

- سوف تتبع بعض صناديق المؤشرات المتداولة إرشادات التصويت بالوكالة العالمية بشركة كالفيرت المنصوص عليها في الملحق (أ) من سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة لشركة كالفيرت، ولا تنطبق إرشادات التصويت بالوكالة التي جرى مناقشتها أدناه على هذه الصناديق. انظر الملحق (أ) للاطلاع على سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة لشركة كالفيرت لمعرفة وإجراء مناقشة عامة حول إرشادات التصويت بالوكالة التي تخضع لها صناديق المؤشرات المتداولة.

- بالنسبة للعملاء المتخصصين في إدارة الاستثمار، سيصوت كل مستشار، بصفته وكيلًا لعملائه، بما يحقق مصلحة عملائه وبطريقة تتفق مع هدف تعظيم العوائد الاستثمارية طويلة الأجل، وسيُعد "المفوض بالتصويت بالوكالة" المسؤول عن مراقبة الاستثمار الذي يتطلب التصويت بالوكالة. عادةً ما يكون المفوض بالتصويت بالوكالة هو مدير الأصول (للاستثمار العقاري أو البنية التحتية) أو مسؤول الاستثمار (للائتمان الخاص وحقوق الملكية)، وسيصوت المفوض بالتصويت بالوكالة وفقًا لأي اتفاقية مساهمين أو اتفاقية مماثلة سارية المفعول، ولخطة الأعمال المرتبطة بالاستثمار (إن وجدت)، وعند الضرورة، يتشاور مع الإدارة العليا للعميل ذي الصلة، وسيتم كل ذلك بطريقة تتفق مع هذه الإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ كل مستشار بالحق في الخروج عن هذه الإجراءات لتجنب قرارات التصويت التي يعتقد أنها قد تتضارب مع مصالح عملائه.

  في الحالات التي (1) يقرر فيها المستشار النظر في المسألة على أساس كل حالة على حدة. (2) ألا يكون هذا الموضوع مشمولًا في هذه الإجراءات. (3) في حالة وجود تضارب جوهري في المصالح. أو (4) عندما يجد المستشار ضرورة للتصويت بما يخالف المبادئ التوجيهية العامة الواردة في هذه الإجراءات لتعظيم القيمة للمساهمين والتصويت بما يحقق مصالح العميل، يجوز للمفوض بالتصويت بالوكالة استشارة محاميه المختص بشأن الإجراءات الداخلية المناسبة والقرارات واستكمال مواد الوكالة.

  بالنسبة للعملاء المتخصصين في إدارة الاستثمار، قد يحدث تضارب مصالح محتمل عندما يكون للمستشار أو لأي من الشركات التابعة له أو لموظفيهم المختصين حصة اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة في نتيجة التصويت بالوكالة تختلف عن حصة العميل. وعندما ينشأ هذا التضارب المحتمل بين المستشار وأي من الشركات التابعة له أو موظفيهم من جهة وواحد أو أكثر من العملاء من جهة أخرى، يتشاور المفوض بالتصويت بالوكالة مع المحامي المختص بالتغطية، ويجري تقييم للمسألة لتحديد ما إذا كان هناك تضارب فعلي أم لا. وفي حالة وجود تضارب فعلي للمصالح، يتخذ المستشار الخطوات اللازمة والمناسبة لمعالجة هذا التضارب. في حالة استثمار أكثر من عميل في نفس شركة المحفظة، أو في حال استثمار مورغان ستانلي (أو واحد أو أكثر من الشركات التابعة لها أو موظفيهم أو عملائهم الآخرين) في نفس شركة المحفظة، فقد تملك مورغان ستانلي (أو الشركات التابعة له أو موظفيهم أو عملائهم الآخرين) والعملاء المتعددين أهداف استثمارية مختلفة، أو سياسات تصويت خاصة بكل عميل، أو مصالح اقتصادية نهائية متباينة، وفي مثل هذه الحالات، قد يدلي المستثمرون المعنيون بأصوات متعارضة. سيتم الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح أو مظهر من مظاهر تضارب المصالح في مذكرة الطرح الخاص الخاصة بالعميل ذي الصلة، وفي نموذج الطلب الموحد لتسجيل مستشار استثماري وتقديم تقريره (Form ADV) الجزء 2أ، وكذلك في اتفاقية الشراكة الخاصة بالعميل، أو في حالة عملاء الحسابات المنفصلة في اتفاقية إدارة الاستثمار، وذلك بما يتماشى مع التزامات المستشار بموجب قانون مستشاري الاستثمار لعام 1940، بصيغته المعدلة، ولن يصوت أي كيان تابع لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار بالتصويت بالوكالة ما لم تنص اتفاقية إدارة الاستثمار أو اتفاقية الاستشارة الاستثمارية أو أي تفويض آخر صراحةً على تخويل الكيان التابع لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار بممارسة التصويت بالوكالة.

وعلاوة على وكلاء التصويت في شركات المحافظ المالية، تشارك شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار بشكل روتيني، وفي بعض الحالات قد تكلف طرف خارجي، في إدارة أو مجلس إدارة الشركات التي تستثمر فيها بشأن مجموعة من القضايا البيئة والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، حيث تُعد الحوكمة نافذةً أو وكالة للإدارة تعكس جودة مجلس الإدارة. تعمل شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار مع الشركات التي لديها فيها صلاحية كبيرة أو التي يكون فيها المسائل المتعلقة بالتصويت جوهرية، أو إذا كنا نرى أن بإمكاننا إحداث تأثير إيجابي على هيكل الحوكمة. تتيح

لنا عملية مشاركة شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، من خلال التواصل الخاص مع الشركات، فهم هياكل الحوكمة في الشركات المُستثمر فيها وكذلك إبلاغ قراراتنا التصويتية بصورة أفضل. وفي بعض الحالات، يجوز للعميل أو وكيله تزويد أي شركة تابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار بسياسة التصويت بالوكالة، وفي هذه الحالات، يجب على الشركة التابعة أن تلتزم بسياسة العميل.

الملحق ب:

ينطبق الملحق (أ) على الحسابات التالية التي تديرها شركة مورغان ستانلي إيه آي بي جي بي إل بي (AIP GP LP) وهي: (1) الصناديق مُغلقة رأس المال المُسجلة وفق قانون شركات الاستثمار لعام 1940 بصيغته المعدلة. (2) الحسابات التقديرية المستقلة. (3) الصناديق غير المُسجلة. (4) الحسابات غير التقديرية المقدمة فيما يتعلق بخدمات حلول المحفظة الاستشارية المخصصة في شركة إيه آي بي. وبشكل عام، تتبع شركة إيه آي بي الإرشادات المنصوص عليها في القسم الثاني من سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة بشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار. ولا ينبغي اتباع الإرشادات بالقدر الذي لا تقدم خلاله هذه الإرشادات توجيهًا محددًا أو ترى شركة إيه آي بي أن ذلك يتسق مع معيار وكالة العميل، وتفوض لجنة مراجعة الوكالة صلاحيات التصويت للتصويت على الأسهم المُحتفظ بها في حسابات تديرها شركة إيه آي بي إلى فريق الاستثمار في صناديق التحوط أو فريق الاستثمار في الأسواق الخاصة أو فريق حلول المحفظة التابع لشركة إيه آي بي. ويتم عرض ملخص القرارات التي تتخذها فرق الاستثمار المعنية على لجنة مراجعة الوكالة لإعلامها بالقرارات في الاجتماع التالي المقرر للجنة مراجعة الوكالة.

في بعض الحالات، يجوز لشركة إيه آي بي الامتناع عن تحديد (أو التوصية) بكيفية التصويت للوكلاء (وبالتالي الامتناع عن التصويت لهذا الوكيل أو التوصية بكيفية التصويت لهذا الوكيل)، مثل الحالات التي لا تبرر فيها التكلفة المتوقعة لمنح العناية الواجبة للوكيل المزايا المحتملة للحسابات المتأثرة التي قد تنتج عن اعتماد أو رفض (حسبما يقتضي الحال) الإجراء ذي الصلة.

التنازل عن حقوق التصويت

يجوز لشركة إيه آي بي لأسباب تنظيمية: 1) الاستثمار في فئة من فئات الأسهم في صندوق أساسي ("الصندوق") والتي لا تنص على حقوق التصويت. أو 2) التنازل عن 100% من حقوق التصويت فيما يتعلق بما يأتي:

1. أي حقوق تتعلق بعزل أو استبدال عضو مجلس الإدارة أو الشريك العام أو العضو الإداري أو أي شخص آخر بصفته المماثلة لصالح الصندوق أو نيابة عنه (ويُشار لكل شخص منهم منفردًا بـ "الشخص المُعين" وجماعيًا بـ "الأشخاص المعينون") الذين قد يشملوا، على سبيل المثال لا الحصر، التصويت في الانتخابات أو عزل
شخص مُعين في حالة وفاة هذا الشخص أو حدوث إعاقة له أو إعساره أو إفلاسه أو عدم أهليته أو أي حدث آخر يتطلب تصويت حاملي الأسهم بالصندوق على عزل الشخص المُعين أو استبداله.
2. أي حقوق تتعلق بقرار تجديد أو حل أو تصفية أو إنهاء أو استمرار الصندوق بأي شكل آخر، والتي قد تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التصويت على التجديد أو الحل أو التصفية أو الإنهاء أو استمرار عمل الصندوق عند وقوع حدث
مذكور في الوثائق التنظيمية للصندوق، بشرط أنه إذا كانت الوثائق التنظيمية للصندوق تتطلب موافقة الشريك العام بالصندوق أو مديره، حسبما يقتضي الحال، لإنهاء عمل الصندوق أو استمراره، فإنه يجوز لشركة إيه آي بي ممارسة حقوق التصويت فيما يتعلق بهذه المسألة.

© 2026 مورغان ستانلي